

قطاع التأمين السوري: سوق صامدة وأمل واعد

**تطور
الوعي التأميني
والثقافة التأمينية
بشكل عام
نتيجة ظروف
الحرب**



**بقلم وزير المالية
الدكتور إسماعيل إسماعيل**

للاستمرار في العمل رغم الظروف القاسية وإيجاد للآليات المناسبة التي تساهم في تذليل المعوقات والتوصل إلى حلول ورؤى تساهم في إنجاح العمل التأميني من خلال استحداث منتجات تأمينية جديدة تلبي حاجة السوق وبالتالي المؤمن عليهم.

٣-ازدياد الخبرة المكتسبة لدى القائمين والعاملين السوريين في هذا المجال والتي كان من نتائجها التخفيف من الاعتماد على خبرات الدول المجاورة التي سبقتنا، واعتماد شركات التأمين على هذه الخبرات المحلية في استمرار واستقرار عملها.

٤-تطور الوعي التأميني والثقافة التأمينية بشكل عام نتيجة ظروف الحرب، ما جعل المؤسسات العامة والخاصة والأفراد تلجأ إلى التأمين على نفسها ضد الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها، أي إن ثقافة حماية الممتلكات والأموال للشركات والمؤسسات والأفراد بنقلها إلى شركات متخصصة أصبحت فكرة مطروحة بقوة عند الجميع.

مما سبق نقول: بما أنه لدينا مكان قوة في هذا القطاع جعلته يستمر ويصمد، فإنه قادر على حمل أعباء المرحلة القادمة -مرحلة إعادة الإعمار والبناء- التي نتطلع أن تبدأ قريباً، وكلي ثقة بأن هذا القطاع الحيوي سيتصدى للدور المرجو منه في دعم الاستثمار والنشاط الاقتصادي في المجالات الصناعية والتجارية والسياحية وغيرها، وعلينا جميعاً كل من موقعه أن يتحمل مسؤولياته للوصول إلى غايتنا المرجوة وهي النهوض بسورية، وتجاوز ما خلفته هذه الحرب المدمرة عليها.

العدالة والرقى بمستوى صناعة التأمين السورية. فكانت النتيجة دخول ١٢ شركة تأمين خاصة سوق التأمين السورية منها شركتان للتأمين التكافلي وهي ما زالت تعمل وبمنتجات تأمينية متنوعة، إضافة إلى وكلاء ووسطاء تأمين وخبراء حوادث، إضافة إلى عدد لا بأس به من الخبراء الاستشاريين والمعاينين ومسوي الخسائر.

ومع بداية الحرب الكونية على بلدنا كان يمكن لهذا المشروع الناشئ الذي لم يبلغ عامه السادس آنذاك أن يفشل ويخبو، لكنه أظهر صلابته وصموداً وتحدياً للظروف التي يمر بها ومنها العقوبات المفروضة عليه، واستمرت شركات التأمين في تقديم خدماتها واستحدثت منتجات جديدة تلائم المرحلة وبقي القطاع حاضراً ومستمراً في تقديم خدماته للمواطنين في شتى المجالات.

ومع قناعتني بأن بداية أي مشروع لن تخلو من السلبيات والأخطاء -وهي بالتأكيد موجودة خصوصاً في ظروف العمل الحالية- فإني أقيم بإيجابية كبيرة عمل هذا القطاع خلال سنوات الحرب الخمس مستخلصاً نقاط قوة تكمن فيه أجملها فيما يلي:

١-يتمتع قطاع التأمين السوري ببيئة تشريعية قوية من مراسيم وقرارات وإجراءات ناضجة لسوق العمل، أدت إلى حماية الشركات العاملة فيه، إضافة إلى حماية حقوق وثائق التأمين مع جميع الأطراف المعنية بالعملية التأمينية.

٢-تعاون وتضافر جهود المعنيين بهذا السوق من هيئة إشراف واتحاد شركات التأمين وشركات تأمين وعاملين،

وضع المرسوم التشريعي رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ للجنة الأساسية لسوق التأمين السورية الحديثة، بعد عقود من حصرية القطاع العام ممثلاً بالمؤسسة العامة السورية للتأمين لهذا المجال وبمنتجات تأمينية كانت محدودة آنذاك، يضاف إلى ذلك جمود نسبي تعرض له هذا القطاع مقارنة بالدول العربية ولاسيما المجاورة، أرغم الكثيرين على التوجه إلى الخارج للبحث عن شركات تأمين تلبي احتياجاتهم ومتطلباتهم الاقتصادية فخسرت السوق السورية الملايين بل المليارات نتيجة ذلك.

وكانت بداية عصر الانفتاح والمنافسة بدخول شركاء جدد إلى السوق حيث جاء هذا الانتقال وفق أسس مدروسة وخطا ثابتة رسمتها هيئة الإشراف على التأمين الحديثة بموجب المرسوم التشريعي رقم ٦٨ لعام ٢٠٠٤ والتي تولت دراسة الطلبات المقدمة من القطاع الخاص لتأسيس شركات خاصة مع السماح للعرب وللأجانب بالاستثمار في هذا القطاع الحيوي المهم بنسب تم تحديدها، ورأسمال حدد للشركات المرخصة يضمن التزاماتها تجاه المؤمن عليه عند حدوث أي ضرر، كما أحدث الاتحاد السوري لشركات التأمين الذي أنيط به تنظيم العلاقات بين الشركات التأمينية العاملة وضبط آلية المنافسة بينها بما يحقق

المكاتب في المحافظات

دمشق - المنطقة الحرة بناء «الوطن»
هاتف: ٣٠٦٥/٢١٣٧٤٠٠
فاكس الإدارة: ٢١٣٩٩٢٨ - ١١
فاكس التحرير: ٨٨٢٧٩٨٤٠ - ١١

حلب - هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦ - ٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧ - ٢١
حمص - هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ - ٢٤٥٤٠٢١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ - ٢٤٥٤٠٢١
اللاذقية - هاتف: ٢٣١٢١٨ - ٢٣١٢١٨ فاكس: ٢٣١٢١٨ - ٢٣١٢١٨
طرطوس - هاتف: ٣٢٧٤٥٥ - ٤٣ فاكس: ٣١٣٠٩٠ - ٤٣

المدير الفني

لارا توما

الأشراف والتحرير

هني الحمدان - علي نزار الآغا

رئيس التحرير

وضاح عبد ربه